الصباح الاقتصادية
12
العدد 2405 - السنة الثامنة
الخميس 24 جمادى الأولى 1437 - الموافق 3 مارس 2016
Thursday 3 March 2016 - No.2405 - 8th Year

مؤشرات البورصة تشهد صعوداً جماعياً

سجلت المؤشرات الكويتية ارتفاعاً جماعياً بنهاية تعاملات جلسة امس الأربعاء، حيث ارتفع مؤشر السوق السعري 0.51%، عقب ربح 26.70 نقطة، وصولاً لمستوى 5262.35 نقطة.

كما ارتفع مؤشر السوق الوزني 1.27%، حيث حقق مكاسب بلغت 4.53 نقطة صاعداً لمستوى 362.21 نقطة، وصعد مؤشر كويت 15 بمعدل 1.71% عقب ربح 14.33 نقطة، وصولاً لمستوى 854.37 نقطة.

كانت المؤشرات الكويتية قد تباينت خلال تعاملات يوم الثلاثاء، حيث ارتفع السعري 0.54%، وتراجع الوزني 0.17%، وهبط كويت 15 بمعدل 0.12%.

وقال مدير إحدى المحافظ الاستثمارية ومضارب بالسوق الكويتي، عبدالله المنصور، إن التعاملات المضاربية على الأسهم القيادية في السوق الكويتي قادت ارتفاعات المؤشر خلال تعاملات جلسة أمس.

وأوضح «المنصور» في تصريحات « أن الأرباح والتوزيعات الجيدة لشركات مثل الوطني، زين، اجليتي، صناعات، بنك بوبيان والمشاريع، شجعت المساهمين على الاقبال عليهم مما دفع المؤشر للارتفاع.

وارتفعت أحجام التداولات امس 57.12% لتبلغ 202.49 مليون سهم، مقابل 128.87 مليون سهم خلال تعاملات جلسة الثلاثاء.

وبلغت قيم التداولات خلال الجلسة 16.65 مليون دينار، مقابل 11.55 مليون دينار خلال تعاملات جلسة الثلاثاء، بارتفاع 44%.

وعن العوامل الخارجية، أكد «المنصور» أن سوق الكويت لا يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط وذلك نتيجة لعدم استجابة السوق لارتفاع أسعار النفط في الوقت السابق، مما جنبه التأثر بتحركاته.

وأشار «المنصور» إلى انه على الرغم من ذلك إلا أن العامل النفسي لصغار المساهمين يتأثر من الأخبار الخارجية وخاصة لتراجع اسعار النفط.

وتصدر قطاع المواد الأساسية القطاعات المرتفعة بنسبة 2.31%، تلاه التكنولوجيا بـ 2.11%، بينما جاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في مقدمة القطاعات المتراجعة بمعدل 1.71%، وتلاه رعاية صحية بـ0.73%.

وتصدر سهم مجموعة عربي القابضة الأسهم المرتفعة بنسبة 8.06%، بينما جاء سهم «السينما» على رأس الأسهم المتراجعة بـ16.67%. وسجل سهم بنك الإثمار الأكثر نشاطاً من حيث أحجام التداولات من خلال 18.96 مليون سهم بقيمة 618.1 الف دينار، بينما حقق سهم «زين» أكثر نشاطاً من حيث قيم التداولات من خلال 2.02 مليون دينار تمت عن طريق 5.47 مليون سهم.

وتوقع «المنصور»، أن يستهل المؤشر تعاملات اليوم الخميس على تراجع ومن ثم يقوم بتعديل نساره نحو المنطقة الخضراء.

وارتفعت المؤشرات الكويتية بشكل جماعي بحلول الساعة 10:30 صباحاً بتوقيت الكويت من جلسة أمس، حيث ارتفع السعري 0.06%، والوزني 0.51%، وكويت 15 بنسبة 0.89%.

البورصة تتزين بالأخضر

أكد أن منحنى سعر «مزيج برنت» بدأ في التعافي
بهبهاني: برميل النفط لن يتجاوز الـ50 دولاراً بسبب تطور «الصخري» و«

عبدالسميع بهبهاني

رأى محلل نفطي كويتي أن هناك عددا من التحديات التي تمنع تجاوز سعر برميل نفط خام الإشارة مزيج برنت حدود الـ 50 إلى 55 دولارا أمريكيا خلال العامين المقبلين من أبرزها تطور إنتاج النفط الصخري ومصادر الطاقة المتجددة وزيادة المخزون.

وقال المحلل النفطي ورئيس شركة الشرق للاستشارات البترولية الدكتور عبدالسميع بهبهاني إن اللقاءات الإيجابية بين الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بشأن مشروع تجميد إنتاج النفط عند مستويات شهر يناير الماضي كان لها أثرها الإيجابي على أسعار النفط في الأسواق العالمية موضحا أن ذلك الأثر سيستمر على مدار العام الحالي.

وأوضح بهبهاني أن ما زاد من الأثر الإيجابي على الأسواق العالمية هو تجاوب الشركات الروسية مع مشروع تجميد حجم الإنتاج لافتا إلى أن معدلات الإنتاج الروسية كانت قريبة من الذروة حيث وصلت في موسم تجمد الجو في سيبيريا اقصاها حيث بلغت 10,7 مليون برميل نفط يوميا.

وذكر أن منحنى سعر نفط خام الإشارة مزيج برنت بدأ في التعافي والارتفاع بعد هبوط متذبذب وجاء هذا الارتفاع بزيادة الثقة في العوامل الأساسية التي زادت من احتمالات زيادة الطلب على النفط الأحفوري «فبعد أن انخفضت أسعار برنت إلى اقل من 32 دولارا للبرميل في نهاية يناير بدأ الارتفاع الانسيابي ليصل إلى 37 دولارا للبرميل في نهاية فبراير».

ولم ير بهبهاني أن انخفاض مخزونات الولايات المتحدة تعتبر عاملا حقيقيا في ارتفاع الأسعار وفق ما يعتقد البعض لأن البيانات الحقيقية تؤكد أنها إلى ارتفاع حيث وصلت في الأسبوع الثالث من فبراير إلى 507,3 مليون برميل.

وبين أن انخفاض الإنتاج العراقي من النفط لا يعد سببا مقنعا لارتفاع الأسعار معللا ذلك بانه سبب مؤقت ولا يعتبر مقياسا يمكن الاعتماد عليه في تحليلات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وقال بهبهاني إن من الملاحظ أن العامل الأساسي اليومي المباشر الذي يؤثر على تذبذبات النفط حاليا هو حركة انتعاش الشركات الاستثمارية في بورصات العالم والتي أظهرت ارتفاعا متناسقا خلال شهر فبراير الماضي.

ولفت إلى أنه رغم اعتقاد الكثيرين أن تباطؤ الاقتصاد الصيني من أهم الأسباب لانخفاض الأسعار في الأسواق العالمية لكن من الملاحظ التعديلات الاقتصادية الأخيرة من قبل الحكومة الصينية وتوغل الصين الملحوظ في الاستحواذات العقارية والتكنولوجية وحتى الاستحواذات النفطية في الولايات المتحدة ودول أوروبا وأستراليا وتبعات هجرة رؤوس أموال إليها «وهي كلها مؤشرات تدل على قدوم صيني قوي للاقتصاد العالمي».

وأوضح أن من الخطأ الاعتقاد بأن نفط خام الإشارة مزيج برنت وصل إلى القاع بوصول سعر البرميل إلى مستوى حوالي 33 دولارا للبرميل رغم ملاحظة أن هذا السعر جاء في موسم الحضيض بالنسبة للطلب (فبراير الى مايو) وهو ما يدفع للتفاؤل.

وأضاف أن ما يجعله ليس على يقين بوصول السعر للقاع هو وجود تحديات مقبلة على المدى القريب والمتوسط من أبرزها التطور الحاصل لمصادر الطاقة المتجددة والتي تقدر بزيادة 25 في المئة في توفير الطاقة خلال 2015. وبين بهبهاني أن من التحديات الأخرى التي تواجه أسعار النفط في الفترة المقبلة تراكم المخزون الفائض الذي «اذا لم تتخذ (أوبك) قرارا بشأن تنظيمه سيكون عقبة أساسية فيه حيث أن التجميد أساسا فيه فائضا إضافيا على العرض».

وأشار الى أن الغموض في موقف العراق وايران بشأن التجميد للانتاج يشكل تحديا كذلك لافتا إلى أنه «موقف غير واضح» ما يعني أنه قد تكون هناك اضافات غير متوقعة إلى الإنتاج اليومي ما يهدم المشروع قبل اجتماع مارس الجاري.

عمومية «عقار» تبحث توزيع 6 % من رأس المال

تناقش الجمعية العامة العادية لشركة عقار للاستثمارات العقارية (AQAR)، المدرجة ببورصة الكويت، 23 مارس الجاري، التوزيعات السنوية لعام 2015.

وأوضحت الشركة في بيان للسوق ، أن العمومية ستناقش توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 6% من القيمة الاسمية للسهم بعد خصم أسهم الخزينة، للمساهمين المسجلين لدى الشركة بتاريخ العمومية.

كان مجلس إدارة الشركة في اجتماعه الذي انعقد يوم الخميس الموافق 28 يناير الماضي ، قد أوصى بتوزيع أرباح نقدية على مساهمي الشركة بنسبة 6% من رأس المال المدفوع (6 فلوس لكل سهم).

وكانت العمومية وافقت على توزيع أرباح نقدية بنسبة 5% من القيمة الاسمية للسهم (5 فلوس كويتي لكل سهم) لعام 2014. وأضافت الشركة أن الجمعية العامة ستناقش الموافقة على استقطاع الاحتياطي القانوني والاختياري بنسبة 10% لكل منهما عن عام 2015. وحققت الشركة أرباحاً سنوية لعام 2015 بقيمة 2.49 مليون دينار، مقابل أرباح بلغت 2.24 مليون دينار في عام 2014. بنمو 11.2%.

«بيتك»: تراجع مبيعات العقار 35 بالمئة في يناير الماضي

قال بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان مبيعات العقار تراجعت بنحو 35 في المئة في يناير الماضي لتبلغ 233 مليون دينار مقارنة بالشهر ذاته من سنة 2015 مبينا ان التراجع خلال الشهر المذكور طال كل انواع العقار ومؤشراته.

واضاف (بيتك) في تقريره العقاري الشهري ان متوسط قيمة الصفقة من مبيعات العقار شهد بدوره تراجعا بنسبة 13 في المئة في يناير في حين انخفضت مبيعات السكن الخاص بنحو 31 في المئة على أساس شهري وبنسبة بلغت 41 في المئة مقارنة بقيمتها في يناير 2015 مبينا ان متوسط قيمة الصفقة انخفض بنسبة 6 في المئة في يناير الماضي مقارنة بيناير 2015.

وذكر ان متوسط قيمة الصفقة من العقار الاستثماري انخفض بنسبة 9 في المئة على اساس شهري وبنسبة 24 في المئة على أساس سنوي في حين تراجعت مبيعات العقارات التجارية في يناير بنسبة 35 في المئة على اساس شهري وانخفضت بنسبة 37 في المئة على اساس سنوي.

واوضح ان متوسط المبيعات العقارية اليومية انخفض خلال يناير الماضي الى نحو 11 مليون دينار خلال 20 يوم عمل مقارنة بنحو 13 مليون دينار خلال 23 يوم عمل في ديسمبر الماضي في حين أن متوسط قيمة المبيعات اليومية بلغت 16 مليون دينار في 21 يوم عمل في يناير 2015.

وقال ان إجمالي عدد الصفقات العقارية المتداولة تراجع إلى 400 صفقة بنسبة تراجع شهرية بلغت 21 في المئة وبانخفاض سنوي تجاوزت نسبته 33 في المئة مشيرا الى ان محافظة حولي تصدرت مبيعات العقارات في يناير تليها محافظة الأحمدي ف(مبارك الكبير) ثم (العاصمة) في حين احتلت محافظة الفروانية المرتبة الخامسة.

واضاف التقرير ان مبيعات العقارات السكنية الخاصة تراجعت بنسبة 31 في المئة في يناير الماضي مسجلة 90,6 مليون دينار بانخفاض مقداره 40 مليون دينار عن ديسمبر الماضي في حين بلغ تراجعها السنوي في يناير 41 في المئة فضلا عن تراجع مؤشر متوسط قيمة الصفقة بنسبة 9 في المئة.

وافاد بان مبيعات العقارات التجارية انخفضت إلى نحو 28 مليون دينار في يناير الماضي وبنسبة 35 في المئة عن المبيعات في ديسمبر الماضي وبتراجع نسبته 37 في المئة عن مبيعات يناير من سنة 2015..

قدمت عرضاً حول الاحصائيات المتعلقة باستهلاك القطاعات المختلفة
لجنة الصناعة والعمل بالغرفة تلتقي برئيس وأعضاء لجنة الدعومات

■ رخص أسعار الطاقة تكاد تكون هي الميزة النسبية المتبقية للاستثمار الصناعي في الكويت

جانب من الاجتماع

عقدت لجنة الصناعة والعمل بغرفة تجارة وصناعة الكويت اجتماعها الأول لسنة 2016 الأربعاء الموافق 2 مارس 2016 برئاسة فهد يعقوب الجوعان، وشهد الاجتماع لقاء مع خليفة مساعد حمادة وكيل وزارة المالية ورئيس لجنة الدعومات الحكومية بحضور عدد من أعضاء اللجنة ضم كل من محمد بوشهري وكيل وزارة الكهرباء والماء، د.مشعان العتيبي وكيل وزارة الكهرباء والماء، و صالح الصرعاوي الوكيل المساعد بوزارة المالية،هند الغرير مديرة المشاريع الكبرى بمؤسسة البترول الوطنية الكويتية، محمد الخصاونة مستشار لجنة الدعومات.

قدمت لجنة الدعومات عرضاً حول الاحصائيات المتعلقة باستهلاك القطاعات المختلفة من الدعوم والتوقعات المستقبلية بشأن حجم تكلفة هذه الدعومات من الموازنة العامة للدولة، وبينت ان القطاع الصناعي يستهلك حوالي 14% من استهلاك الكهرباء و10% من استهلاك المياه، وبين اعضاء اللجنة مدى الحاجة لترشيد الاستهلاك في العنصرين، وضرورة رفع الدعم التي تتحمله الدولة لما يترتب على ذلك من ارهاق لميزانيتها.

اكدت لجنة الصناعة والعمل حرصها الشديد على ترشيد الدعم من منطلق حرصها على المصلحة الوطنية التي تعطيها الأولوية الأولى وتضعها فوق كل اعتبار، ولكنها اشارت إلى ان القطاع الصناعي الخاص يستهلك فقط حوالي 3% من اجمالي استهلاك الكهرباء والماء إذا ما استبعدنا الصناعات النفطية والأنشطة التي لا تدخل في صميم الصناعات التحويلية، وهو ما يعد نسبة محدودة وغير مؤثرة، ووجهت النظر إلى ما يتكلفه القطاع من رسوم مباشرة وغير مباشرة تزيد من تكلفة المنتج الصناعي الكويتي وأن رخص أسعار الطاقة تكاد تكون هي الميزة النسبية المتبقية للاستثمار الصناعي في الكويت عند مقارنتها بالحوافز والتيسيرات الصناعية التي توفرها دول مجلس التعاون الخليجي.

كما أوضحت لجنة الصناعة والعمل ان استمرار الدعومات أو رفعها يجب ان يأخذ بعين الاعتبار اهداف السياسة العامة الاقتصادية للدولة وخطط التنمية وطموحات حضرة صاحب السمو أمير البلاد في جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً دولياً، وهل ما سيتم اتخاذه من توجهات وقرارات يساهم في تحقيق هذه الاهداف او يقوضها من أساسه، فضلاً عما سيترتب على رفع الدعم عن القطاع الصناعي من خروج صناعات عديدة من السوق لضعف قدرتها التنافسية وانخفاض مردودها وتقليص حجم الاستثمارات الجديدة بالصناعات الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار إنشاء جهاز جديد لجذب الاستثمارات الخارجية وهو هيئة تشجيع الاستثمار المباشر التي ستكون عاجزة عن تحقيق أي تقدم في الترويج للاستثمار الصناعي في البلاد، ما يعني في النهاية الوصول إلى نتائج مناقضة تماماً لأهداف خطط التنمية وإضعاف حجم ونسبة مساهمة الصناعة الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي، بل ويهدد بالقضاء على النشاط الصناعي برمته في الكويت.

■ شروط «المرور» التي حددتها مؤخراً لإصدار رخص القيادة ستؤثر سلباً على شبكات توزيع البضائع والمنتجات

وفي ختام اللقاء اتفق الجانبان على ضرورة استمرار التعاون والتنسيق من خلال لقاءات أخرى وإعداد دراسات وبيانات دقيقة عن استهلاك القطاع الصناعي الخاص من الكهرباء والماء إلى تقديرات متوازنة لا تنعكس سلباً على مصالح الصناعيين الكويتيين.

واستعرضت اللجنة الشكاوى التي تلقتها من العديد من أعضاءها بسبب الشروط المبالغ فيها التي حددتها مؤخراً الإدارة العامة للمرور لإصدار رخص القيادة والتي تشترط بالنسبة لغير الكويتيين:

أن يكون حاصلاً على إقامة قانونية في البلاد مضى عليها سنتان على الأقل.

ألا يقل راتبه الشهري عن 600 دينار كويتي.

أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية.

والأمر الذي سيؤثر على شبكات توزيع البضائع والمنتجات الذي تعتمد على وسائل النقل التي يصعب اخضاع سائقيها لهذه الشروط، لذلك رأت اللجنة ضرورة الاتصال بالجهات المعنية لإعادة النظر بمثل هذا القرار.

عمومية «الصالحية» تناقش توزيع 20 فلساً للسهم وإصدار سندات

دعت شركة الصالحية العقارية (SRE)، المدرجة ببورصة الكويت، مساهميها لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية 21 مارس الجاري.

وقالت الشركة في بيان للسو ، إن العمومية ستناقش توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 20% من القيمة الاسمية للسهم، وبواقع 20 فلساً للسهم، وهي نفس النسبة والقيمة التي أقرت عن عام 2014.

وأضافت الشركة، أن العمومية ستناقش أيضاً إصدار سندات بالدينار أو عملة أخرى بما لا يتجاوز الحد القانوني.

كانت أرباح الشركة ارتفعت بنهاية الربع الرابع من العام الماضي بنسبة 21% لتصل إلى 2.59 مليون دينا، مقارنة بأرباح الربع الرابع من عام 2014 البالغة 3.28 مليون دينار.